

الإجراءات التي اتخذتها سلطنة عمان للحد من انتشار فيروس كورونا من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين والمقيمين

❖ بناءً على الأوامر السامية تم تشكيل لجنة عليا تتولى بحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) وذلك في ضوء المعطيات والمؤشرات الصحية المستجدة وما يصدر عن منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن.

❖ تلا ذلك اتخاذ العديد من التوجيهات والقرارات الإدارية الصادرة من اللجنة العليا لضمان توفير أقصى درجات الحماية الاجتماعية منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: الإجراءات الوقائية والعلاجية

- 1) تشغيل وجاهزية أكثر من 32 مركزاً للعزل المؤسسي(فنادق) بمحافظات السلطنة.
- 2) إيقاف جميع الفعاليات والأنشطة والبرامج والمناسبات الاجتماعية التي تتطلب تجمعات بكل أنواعها، وإغلاق مؤسسات التعليم العالي والمدارس (وتفعيل نظام التعليم عن بعد)، وكذلك، مراكز تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة ودور الحضانه.
- 3) مباشرة العمل بالجهات الحكومية عن بعد وفي حالة تطلب الأمر لبعض الأعمال الضرورية يكون بأقل عدد ممكن من الموظفين.
- 4) تقليص أعداد الموظفين وساعات العمل بمؤسسات وشركات القطاع الخاص.
- 5) منع جميع أنواع التجمعات البشرية بما فيها دور العبادة، وإيقاف الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية.
- 6) تسيير عشرات الرحلات الجوية لإستقدام المواطنين خارج السلطنة من مختلف الدول بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- 7) تطبيق العزل الصحي على جميع القادمين إلى السلطنة من مختلف المنافذ الحدودية الجوية والبرية والبحرية وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم مع إلزامهم بالعزل المؤسسي أو العزل المنزلي فترة طوال أيام العزل.
- 8) في الوقت نفسه الاستمرار في تقديم خدمات صحة الأم والطفل وأنشطة التطعيمات دون توقف، وكذلك تقديم خدمات رعاية ما قبل الولادة بمستوى جيد ومنتظم.
- 9) التعامل مع جميع المواطنين والمقيمين في الإجراءات الصحية والاجتماعية دون تمييز.
- 10) إغلاق جميع المحلات التجارية والورش الصناعية، واستثناء فقط كل ماله علاقة مباشرة بمتطلبات الحياة اليومية، مع استبدال أغلب الخدمات بنظام البيع والشراء التقني.
- 11) توفير الفحص والعلاج المجاني لجميع المواطنين والمقيمين على حد سواء.
- 12) تطهير مختلف الأماكن العامة والميادين والساحات والأحياء السكنية باستخدام أكثر الوسائل فعالية سواء كان باستخدام السيارات أو بطائرات الرش، وطاقرات بدون طيار الردون.

ثانياً: التوعية والتثقيف الصحي

1) بث رسائل توعوية حول ضرورة التباعد المجتمعي للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا كوفيد (19) من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والحرص بما فيها مراعاة حالات الصم والبكم من استخدام لغة الإشارة.

2) استحداث خطوط مجانية للإرشاد الصحي والنفسي والتواصل مع الحالات المعزولة وأسرهم.

3) التواصل المباشر لمتابعة وتثقيف الأفراد أو الأسر المشتبه إصابتهم أو المصابين لتقديم الإرشادات الصحية والنفسية في كيفية التعامل مع هذه الجائحة.

ثالثاً: تشجيع المبادرات التطوعية ومساهمات القطاع الأهلي والقطاع الخاص

1) تشارك المرأة أخيها الرجل دوراً فاعلاً في تقديم الخدمات والمساندة سواء كان على المستوى المؤسسي أو العمل الميداني، وفي المناشط والمشاركات التطوعية بالتعاون مع قطاع الإغاثة والإيواء، ودورها البارز كذلك والمهم في قطاع الاستجابة الطبية.

2) تفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية عبر مبادرة "ولايتي مستعدة" بالتعاون مع الفرق التطوعية والخيرية.

3) حصر وتسجيل المتطوعين من كلا الجنسين لتقديم الدعم الميداني سواء كان في إيصال مواد الإغاثة أو المشاركة في الأعمال الميدانية والإدارية وبقية الجوانب الأخرى، حيث بلغت أعداد المتطوعين أكثر من 5000 آلاف متطوع.

4) مساهمة الهيئة العامة للكشافة والمرشدات في تقديم مختلف أنواع الدعم المطلوبة منهم.

5) تنظيم مبادرات الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية وأفراد المجتمع لتوفير الاحتياجات الغذائية للمتضررين في المناطق التي تم عزلها، وكذلك العاملين بالقطاع الخاص الذين تضررت أحوالهم بسبب توقف العمل.

6) توفير وتوصيل الأدوية الطبية لكبار السن وللمرضى ذوي الأمراض المزمنة إلى منازلهم لتخفيف العبء وتقليل مخاطر تنقلهم إلى المستشفيات.

7) تدشين استخدام الطائرة المسيرة للمساهمة في اكتشاف الحالات المصابة للحد من انتشار الفيروس.

8) التركيز على تقديم الدعم ومساندة الأسر الأكثر احتياجاً، والأسر المتضررة من الناحية الاقتصادية والصحية، ومشاريع تمكين الأسرة.

9) اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات في مجال الحماية الاجتماعية من خلال توجيه البنوك العاملة بالسلطنة حيث تم تأجيل سداد القروض البنكية وقروض التمويل المختلفة المستحقة على المتضررين بدون فوائد وبدون رسوم إضافية.

10) منح تسهيلات للمنتسبين لهيئة التأمينات الاجتماعية من خلال تأجيل سداد الاشتراكات الشهرية، وكذلك الحال فيما يتعلق بقروض صندوق الرفد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

11) وضع آليات لمساندة ودعم رواد الأعمال خاصة ذوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعهم في الاستمرار في أعمالهم بضوابط وقائية مع توظيفهم للتقنيات في التسويق والمبيعات.

12) ساهمت شركات الاتصالات بتوفير شرائح اتصالات لا محدودة وانترنت للحالات المشتبه بها والمصابة، كما قدمت ميزات وضاعفت خدماتها لتيسير التواصل بين الناس، وتيسير الخدمات الأساسية للمجتمع.

13) ساهمت مؤسسات القطاع الخاص في سداد مستحقات الكهرباء والمياه عن الحالات المتضررة.